أساس متين

إيجادُ سبلٍ لاستدامة الوقاية الإشعاعية

التغيير السريع غالباً ما يتطلّب فعلاً سريعاً. تلك كانت حالة برنامج الوقاية الإشعاعية للوكالة منذ منتصف الثمانينيات، وذلك لأن دولاً نامية حول العالم شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً من ناحية وجيشاناً سياسياً واجتماعياً من ناحية أخرى. كانت بعض الدول المزدهرة متعطشة للبدء بتوسيع استخدامها للتقانات النووية، ودول أخرى، وبخاصة الدول الحديثة التي انبثقت عن الاتحاد السوفييتي السابق، وَجدت نفسها فجأة تتحمل مسؤولية كميات ضخمة من المواد المشعّة ولكنها لا تملك نظماً محلية لتأمين سلامتها وأمنها.

وبين هذين المثالين، وُجدت أوضاع أخرى عديدة. فمن خلال تنفيذ خبراء الوكالة لأكثر من 60 مهمة قامت بها مجموعات استشاريي الوقاية الإشعاعية التابعة للوكالة، تبيَّن وجود ضعف واسع الانتشار في البنية التحتية. وإذا ما كان للوكالة أن تنجز تفويضها بتشجيع التقانة النووية لغايات سلمية، فقد احتاجت وبرنامجها في التعاون الفني لمقاربة أكثر استراتيجية.

تبنّى خبراء الوكالة تفحّصاً دقيقاً لتفويضها ولاحتياجات الدولة العضو وابتكروا المشروع الأنموذج لتطوير البنية التحتية للوقاية الإشعاعية. وبهدف معالجة المسائل الأساسية المتصلة بالمواءمة مع معايير السلامة الأساسية الدولية، فقد بدأ البرنامج بتحديدٍ أكثر وضوحاً لما يُكوِّنُ بنية تحتية كافية لسلامة الإشعاع والنفايات. وانتهوا إلى تحديد البرنامج بخمسة عناصر:

1– التشريع والتنظيم

2– مراقبة التعرُّض المهني

3– مراقبة التعرُّض الطبي

4– مراقبة التعرُّض البيئي وعامة الناس

5– الاستجابة والاستعداد للطوارئ

وبعد ذلك، وبدلاً من المتابعة في مقاربة تسليم التجهيزات وفق الطلب، وُضِع البرنامج لإيصال كل بلد إلى إدارة كل مظهر خاص بسلامة وأمن جميع المواد المشعّة عبر عملية بناء القدرة الوطنية.

ففي العام 1996 دعا برنامج الوقاية الإشعاعية كافة الدول الأعضاء ذوات المَآخذ المحددة إلى طلب العون. وقد استجابت أكثر من خمسين دولة، حيث أبدت غالبيتها عن حاجتها الماسّة لتقوية أو تأسيس بناها التحتية في مجال الوقاية الإشعاعية.

تكوَّن صلب الاستراتيجية الجديدة من عنصرين مهمين: آ) مقاربة ناشطة من قبل الوكالة، ب) توقع التزام الدول الأعضاء التزاماً حقيقياً. وبدلاً من الاستجابة لمطالب إفرادية، فقد شجعت الوكالة الدول الأعضاء على الدخول في برنامج تطوير كامل ذي أهداف بعيدة المدى، ومن ثم التعاون مع الأطراف المهتمة من أجل وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية نوعية شاملة. وبالمقابل فقد تطلّب الأمر وجود دول أعضاء تعلن التزامها بالأنشطة والبرامج والميزانيات المتفق عليها من خلال تحديد مُنسِّق وطني قادر على تحمل سوية مناسبة من سلطة اتخاذ القرار، وتوظيف المصادر المالية والبشرية الكافية.

جعلت هذه المقاربة المشتركة الهدف الأساسي –الاستخدام السليم للتقانات النووية– غايةً أكثر قابلية للتحقيق. وأمكن للدول الأعضاء، التي أنجزت العناصر المفتاحية، أن تلبي عملياً شروط المساعدة المطبقة حديثاً في برنامج التعاون. نصت الشروط بوضوح على إمكانية الموافقة على شراء مصادر الإشعاع فقط للدول التي تبدي سوية مناسبة لسلامة التقانة المطلوبة، عند زمن الطلب.

جلب نجاح البرنامج تحدّيات جديدة. فعلى سبيل المثال، ظهرت في عدة دول، من تلك التي أبدت سوية مقبولة من التشريع والتنظيم، فجوات خطيرة في مجالات أخرى من الانصياع لمعايير السلامة الأساسية. وفي الوقت نفسه، بدأت الدول الأعضاء غير المشاركة ترى الفوائد التي حصل عليها جيرانها من المشاركة. ومع كل دورة برنامج ثنائي الأعوام، تتقدَّم دول إضافية بطلب المساعدة. ففي العام 2004، وصل عدد الدول الأعضاء المشاركة إلى 91 دولة.

وعلى مدى السنوات العشر من تاريخ المشروع الأنموذج، نفّذ 16 مشروعاً، وأُنفق أكثر من 43.3 مليون دولار على نشاطات المشروع وتجهيزاته★ . تظهر قيمة هذا الاستثمار جلية من واقع أن عدة دول أعضاء تمتلك الآن القدرة على توسيع استخدامها للتقانة النووية، مع الحفاظ على ديمومة البنية التحتية المساندة.

★ : *عبر السنوات العشر للمشروع الأنموذج، أُنجزت مشاريع وطنية وإقليمية إضافية لتدعيم أهداف المشروع الأنموذج.*